

التعليم المهني في مصر

جهود التعاون التنموي الألماني

التحديات

مرت ستة أعوام على انطلاق الربيع العربي ومصر لا تزال تعاني من أزمة اقتصادية اجتماعية، حيث ترتفع نسبة البطالة خاصة بين الشباب. في الوقت ذاته يشكو سوق العمل من نقص العمالة المؤهلة وتدني كفاءة الخريجين. وعلى الرغم من تزايد الطلب على العمالة المدربة يبقى قطاع التعليم المهني عاجزاً عن تأهيل التلاميذ وتجهيزهم بالمعرفة والقدرات والمهارات التي يتطلبها سوق العمل.

رؤيتنا

التدريب المهني نقطة جوهرية لتنمية الاقتصاد المصري وفتح آفاق للشباب؛ لذا تهدف جهود ألمانيا في التعاون التنموي إلى خلق فرص للتدريب المهني تخدم هذا الإقبال الملموس على سوق العمل، لذا نصي وزارة التربية والتعليم على وجه الخصوص بتقديم عروض تدريب مهني تلائم الإقبال على سوق العمل، كما ننصح باتخاذ إجراءات تعمل على رفع مستوى كفاءة وإمكانات مؤسسات التدريب المهني. أضف إلى ذلك أهمية تأهيل المعلمين والمدرسين وتقديم الاستشارات عند اختيار الوظيفة وكذلك صقل المهارات الريادية عند تلاميذ وخريجي المدارس المهنية. وفي مراكز التوظيف يتم دعم الشركات الوسيطة لتوظيف الشباب في الأماكن الشاغرة. كما تمول الحكومة الاتحادية المدارس المهنية في جميع أنحاء مصر بغرض إعادة تأهيلها.

ومن الأهمية بمكان مشاركة القطاع الخاص في التعليم المهني، فعلى سبيل المثال يتم دعم شركات من القطاع الخاص من أجل لعب دور فعال في منتديات الحوار المحلية والإقليمية التي يشارك فيها شخصيات من قطاعات السياسة والاقتصاد والعلوم والمجتمع المدني للتداول بشأن موضوعات التعليم المهني والتوظيف حيث يعملون سوياً على إيجاد حلول لمشاكل التعليم المهني. كذلك من المهم تحسين الصورة السائدة لدى المجتمع عن التعليم المهني والوظائف المهنية وكذلك توعية الشباب وأسرهم بإمكانات الدخل التي يمكن أن يحصلوا عليها من وراء هذه المهن؛ لذلك فإننا نعمل أيضاً على تحسين هذه الصورة النمطية.

نظرة سريعة على التعليم المهني في مصر

الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)	برعاية
الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبنك التنمية (KfW)	و تنفيذ
إعادة تأهيل المدارس المهنية في جميع أنحاء مصر	38 مليون يورو
للاستشارات وتدريب المعلمين وتحسين الجودة والتوظيف عن طريق شركات وسيطة من تلاميذ وخريجي المدارس المهنية حصلوا على دعم حتى الآن	30 مليون يورو 46252
شخصاً تم توظيفهم	20282
مدرّباً ومعلماً تم تأهيلهم	560
مدرسة مهنية حصلت على استشارات	198

آثار الجهود الألمانية

بجهودنا المبذولة نحسن من جودة التدريب الذى يتيح مراكز التعليم المهنى والمصانع والمدارس المهنية، ونرفع من كفاءة الوزارات والاتحادات. كما نبادر مع كافة الأطراف المعنية فى الحكومة المصرية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى بعمل آليات للحوار والتعلم والتغيير، وفى هذا الإطار ندعم الشباب فى شق طريقهم الوظيفى الذى يجلب لهم مصادر دخل ويتيح لهم إمكانيات لتطوير أنفسهم.

ومن هنا نحسن الآفاق المستقبلية للشباب بشكل مباشر ونسهل لهم الحصول على فرص عمل فى مصر، مما يسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى المستدام ويحد من الفقر ويقوض بذلك أيضاً مبررات الهجرة.

أمثلة

التوسع فى نظام التدريب المزدوج

فى إطار التعاون التام مع ألمانيا تم إدخال التعليم المهنى المزدوج إلى مصر بالتزامن مع مبادرة مبارك كول. ويختلف هذا النوع بوضوح عن أنواع التعليم المهنى الأخرى نظراً لطبيعته المزدوجة فى التدريب (4 أيام تدريب عملى كل أسبوع فى المصنع و يومان للدراسة النظرية فى المدرسة المهنية). وفى هذا الإطار يوفر القطاع الخاص أماكن عمل للتدريب ويشترك فى تطوير الأساسيات وخطط التعليم وكذلك فى اختبار التلاميذ والمدرسين واعتمادهم. فى الوقت الحالى يتلقى فى مصر أكثر من 28000 من التلاميذ تدريباً مهنياً يقوم على النظام المزدوج، ونحن بدورنا نعمل على زيادة هذا العدد.

استثمارات مهنية فى المدارس

أصبحت المدارس المهنية تقدم استشارات مهنية تساعد الشباب على رسم مستقبلهم الوظيفى وتمكنهم من الدخول بشكل أسهل إلى سوق العمل. وقد اعتمدت كليات التربية فى مصر هذا البرنامج التدريبي وجرى العمل على دمجها ضمن المواد الإجبارية فى الخطط الدراسية.

حوار وطنى لتوظيف الشباب

يضم الحوار الوطنى لتوظيف الشباب أطرافاً فاعلة من رجال الدولة والاقتصاد والعلوم والمجتمع المدنى التى تتباحث الموقف الحالى لسوق العمل وتوظيف الشباب وتقدم توصيات سياسية من شأنها أن تساعد فى اتخاذ القرارات السليمة.

إعادة تأهيل المدارس المهنية

خصصت الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية مبلغ 38 مليون يورو حتى الآن للاستثمار فى البنية التحتية للتعليم المهنى، منها 18 مليون يورو فى صورة منح لا تسترد، وبذلك سوف تشهد مصر إعادة تأهيل العديد من المدارس المهنية خلال السنوات القادمة وتجهيزها بالتقنيات الحديثة.

إدارة الجودة للمدارس المهنية

تدعم ألمانيا وزارة التربية والتعليم المصرية فى وضع سياسات مبرهنة تستند إلى الأدلة، حيث تركز المشورات اهتمامها على وضع آلية مراقبة لتقييم وتحسين جودة العملية التدريبية فى المدارس المهنية.

التدريب على المهارات الريادية

فى بعض الأقاليم يتم تطوير المهارات الريادية لتلاميذ المدارس المهنية، حيث يتم إعداد تلاميذ وخريجي المدارس المهنية لريادة الأعمال من خلال دعمهم ومساعدتهم فى التعرف على نماذج عمل قائمة بذاتها. وبمشاركتهم فى مسابقات رواد الأعمال يصبح الشباب معروفين بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر ويدخلون بذلك أيضاً إلى عالم الأعمال من أوسع أبوابه.

